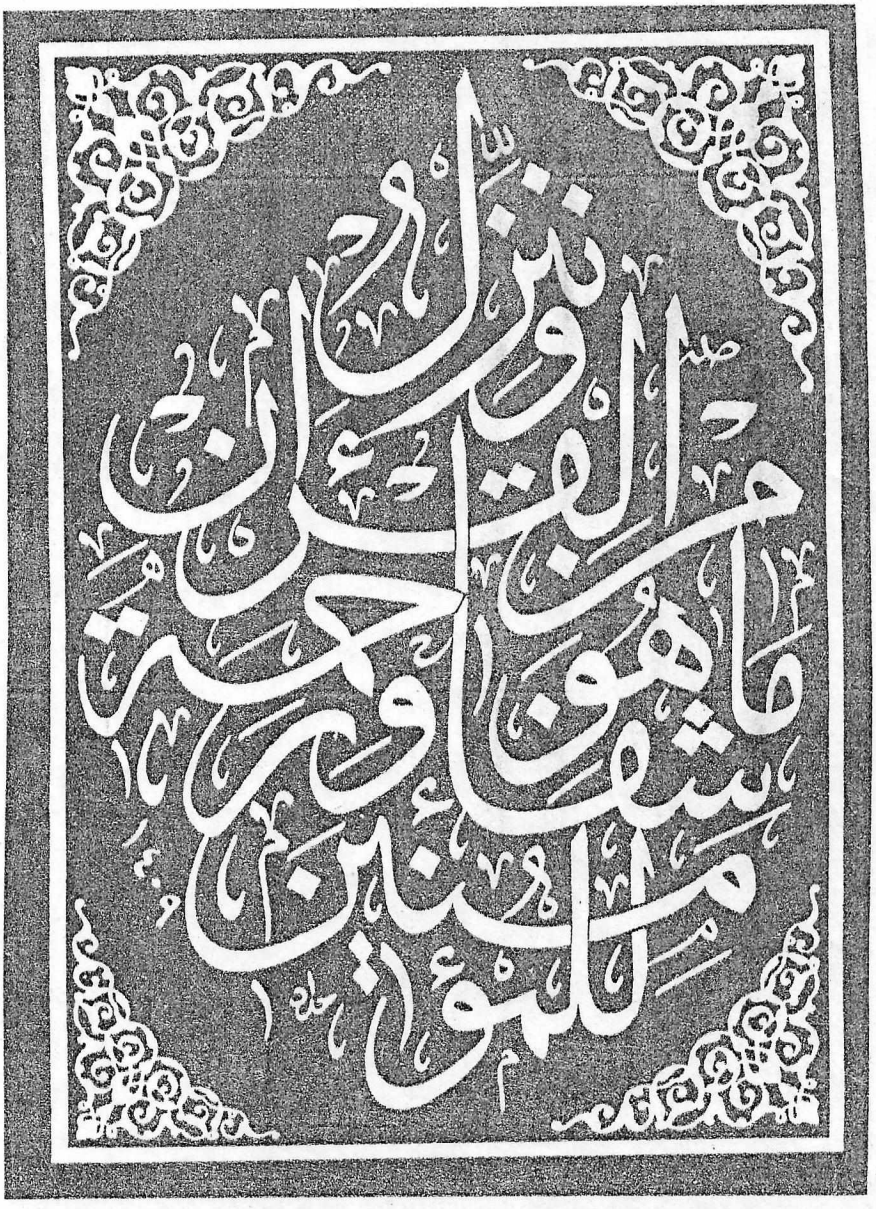
وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

آيات الصفات بين التفويض والتأويل

د/ محمد قسيم*

أولا: منشأ التشابه وحكمة ورود المتشابهات في القرآن

شاء الله عزّ وجلّ أن يختار شبه الجزيرة العربية لمبعث نبيه الخاتم، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ظهراني قوم عرب، لا يملكون من مفاخر الحياة الدنيا إلا التفنن في الكلام، والاقتدار على تصريف القول، والتمكن من تأدية المعنى الواحد بطرق شتى، وقد سموا أنفسهم عربا لما يملكون من مزية البيان، ولما أوتوا من ملكة الفصاحة والبلاغة، وكان من آثار هذا الاعتزاز بملكة البيان أن وسموا غيرهم بالعجمة بمعنى الإبهام، وهي خلاف الإبانة، زعما منهم أن غيرهم لا يقتدرون عن الإفصاح عن أنفسهم.

فاقتضت حكمة الباري عزّ وجلّ أن ينزل كتابه الخالد القرآن الكريم بهذه اللغة الثرية بثروة ألفاظها، والغنية بكثرة أساليبها وتنوع طرق البيان فيها، لا تساويها في ذلك لغة من لغات العالم، ولا تقارب شأوها.

ولما كان من حكمة العلي الحكيم أن يأتي النبي بما يعجز قومه فيما يتقنون[1]، حتى تتم الحجة عليهم على أكمل وجه، وتسد أبواب الحيل دونهم على أحسن طريقة، أنزل كتابه الخالد لهذه الرسالة الخالدة معجزا بفصاحته وبلاغته وبديع أسلوبه[2]، فكان في الذروة من البلاغة، منتهيا في الفصاحة والنمط البديع إلى ما هو خارج عن طوق البشر، مشتملا على جميع ما في هذه اللغة الجميلة من جمال بصورة لا يخطر للبشر على بال.

* عضو التدريس، كلية أصول الدين، بالجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

ولكن لا يخفى على العلماء أن لغة البشر مهما كانت غنية راقية تقصر عن أداء المعاني التي لا يدرك البشر كنهها، ولا يملكون طريقا إلى إدراك ذلك، فإن الإنسان إذا تكلم عن ذات الباري وصفاته، فإنه لا محالة يستخدم ألفاظا يعرفها، ويستعمل عبارات تدل على معاني معروفة له في نطاق علمه البشري المحدود، ومعرفته القاصرة، فهو يعلم أن الله تعالى متصف بكل صفات الكمال التي منها العلم والإرادة، ولكنه لا يعلم من حقيقة العلم إلا ما عرفه من علم البشر القاصر، ولايعرف من حقيقة الإرادة إلا ما يشعر به من الإرادة الإنسانية، هذا مع علمه أن علم الله تعالى وإرادته يختلفان عن علم الإنسان وإرادته اختلافا كليا.

فلما أنزل الله عزّ وجلّ كتابه الحكيم لهداية البشر، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق خطابه بما يفهمه ويدرك معانيه، استخدم القرآن الكريم ما عرفه الإنسان من كلمات وتراكيب تستخدم لتأدية معان بشرية محدودة للدلالة على معان غير محدودة في جانب الله عزّ وجلّ، فاشتمل القرآن الكريم على آيات محكمات بينت أحكام الشرع في العقيدة والفقه والأخلاق، وأكدت على تنزيه الله عزّ وجلّ عن سمات المخلوقين بكل وضوح، كما أن الذكر الحكيم اشتمل أيضا على آيات متشابهات استأثر الله بعلم بعضها ولا يدرك معنى بعضها الآخر إلا بإرجاعها إلى المحكمات[٣].

وقد تحدث الإمام الراغب الأصفهاني[٤] عن منشأ التشابه فقال: "فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما... ... والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله تعالى وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو لم يكن من جنس ما نحسه."[٥]

ومن المعروف أن إطلاق الكلمات والتراكيب في حق الله تعالى لا يمكن أن تكون على معانيها المعروفة في حق البشر، فقد قال الإمام الكوثري[٦] رحمه الله رحمة واسعة في هذا الصدد: "ويجب أن لا يعزب عن بال من يخاف الله تعالى فيما

يصفه به أن الألفاظ المستعملة في الخلق على معان معروفة بينهم إذا ورد إطلاقها على الله سبحانه في الكتاب والأحاديث المشهورة، لايتوقف عن إطلاق تلك الألفاظ عليه سبحانه، ويكون هذا الإطلاق على معان تتعالى عن المعاني التي بها أطلقت تلك الألفاظ على الخلق، حيث لا مشاركة ولا مماثلة ولامشابهة بينه تعالى وبين أحد من خلقه، ... سواء عد استعمالها في حق الله حقيقة وفي الخلق مجازا أو بالعكس." (٧)

ولعل من حكم اشتمال القرآن الكريم على المتشابهات أن القرآن تحدى الخلق جميعا أن يأتوا بمثل هذا القرآن في فصاحته وبلاغته وبديع أسلوبه، فكان ينبغي أن يكون في قمة البلاغة، وأن يشتمل على جميع محاسن الكلام على سنن العرب من حقيقة ومجاز، فيستخدم ألوان التشبيه والاستعارة في تقريب المعاني إلى الأذهان، وتصوير المفاهيم المجردة في صورة المحسوسات المجسدة، كما أن القرآن الكريم اختار أسلوبا في الخطاب يناسب جميع الناس، ويوائم مستوياتهم في الفهم والإدراك.

وقد قال الإمام الرازي(٨) في بيان هذا المعنى: "السبب الأقوى في هذا الباب أن القرآن كتاب مشتمل على دعوة الخواص والعوام بالكلية، وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمر عن إدراك الحقائق، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا بمتحيز ولا مشار إليه، ظن أن هذا عدم ونفي فوقع في التعطيل، فكان الأصل أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما يتوهمونه ويتخيلونه، ويكون ذلك مخلوطا بما يدل على الحق الصريح، فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من باب المتشابهات، والقسم الثاني وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر هو المحكمات" (٩)

ثانيا: آيات الصفات والمذاهب في تفسيرها

ومن الآيات المتشابهات، آيات يوهم ظاهرها تشبيه الخالق بخلقه، لما فيها من إسناد اليد أو العين أو الاستواء على العرش إلى الله تعالى وغير ذلك مما لا يتصور الإنسان حقيقته التي يعرفها أهل اللغة بالوضع إلا للأجسام، وقد اختلفت المذاهب في تفسير تلك الآيات، والمعروف أن المذاهب في ذلك ثلاثة: مذهب التفويض، و مذهب التأويل، ومذهب التشبيه والتجسيم، ثم ينقسم كل من المذهبين الأولين إلى قسمين، فهناك تفويض للمعاني مع تنزيه الباري عن مشابهة الخلق ونفي المعاني الظاهرة وهو مذهب عامة السلف، وهناك تفويض الكيفية بعد القول بالظاهر والحقيقة وهو مذهب ابن تيمية[١٠] ومن تبعه، ثم التأويل إما أن يكون مناسبا قريبا روعيت فيه قواعد اللغة والاجتهاد، وإما أن يكون بعيدا مخالفا لقواعد اللغة والاجتهاد، فالأول مذهب جمهور المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية، والثاني مذهب المعتزلة.[١١]

وقد أجمع جميع طوائف أهل السنة على أنه تعالى متصف بجميع صفات الكمال ومنزه عن جميع سمات النقص، إلا أنهم اختلفوا في معاني بعض هذه الظواهر فيرى البعض أنها من الكمال فيبقيها على ظاهرها بينما يرى آخرون أنها نقائص، فيؤولونها وإليك تفصيل هذه المذاهب:

أ: مذهب التفويض المطلق

وهو إمرار النصوص على مواردها والاكتفاء بالمعنى الإجمالي المفهوم منها، وعدم الخوض في معاني تلك الكلمات وتفويض المراد بها إلى الله عز وجل مع القطع بتنزيه الله عز وجل مما يراد بهذه الكلمات من المعاني بالنسبة إلى المخلوق، فمثلا نقطع بأن الجارحة غير مرادة في حق الله بإسناد اليد أو العين إلى نفسه فالله منزه عنها، ثم لا نخوض في الكشف عن المراد بها ونقول آمنا بها على مراد الله عز وجل بها.

ب : مذهب التأويل المناسب

وهو الذي ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية ولاسيما المتأخرين منهم حيث قالوا إن هذه الكلمات ليست من المتشابهات كالحروف المقطعة التي استأثر الله بعلمها فإن معانيها معلومة، ثم قالوا إن معانيها الظاهرة غير مرادة بالنسبة إلى الله لأنها تستلزم الحدوث والتشبيه والتجسيم، وإنما أريدت بها معانيها المجازية وفق المشهور من قواعد اللغة، فالمراد باليد القدرة أو النعمة حسب السياق، وبالوجه الذات، وبالاستواء الاستيلاء والهيمنة، وقد اختاروا التأويل لضرورة الرد على الخصوم من المشبهة الذين يحملون هذه النصوص على ظواهرها المستحيلة بالنسبة إلى الله عز وجل، بينما يرى بعضهم تأويل هذه الآيات أو بعضها حسب المشهور من اللغة دون اشتراط الضرورة.

ج: حمل هذه النصوص على ظاهر معانيها وتفويض الكيفية إلى الله

وهذا مذهب الكثيرين من الحنابلة بما فيهم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[١٢] حيث يقولون بالمعاني الحقيقية الظاهرة وينكرون الأخذ بالمعنى المجازي في اليد والوجه والعين، ولكن يقولون إننا لا نعرف كيفيتها، فيقولون لله يد حقيقة ولكن لا نعرف كيفيتها، وأنه مستو على عرشه حقيقة ولكن لا نعرف كيفية هذا الاستواء وهكذا . ويرون أن هذا هو مذهب السلف.

ثالثا: تفصيل أدلة هذه المذاهب وبيان وجوه الوفاق والخلاف بينها

أ- مذهب السلف

لقد اختار السلف مذهب التفويض في آيات الصفات لصفاء عقائدهم وسلامة لغتهم وقيام سلطان السنة وعدم السماح للمبتدعة بأن يشوشوا على الناس عقائدهم، فلم يكونوا بحاجة أن يتكلفوا سلاحا دون أن يكون هناك من يروم قتالهم في هذا المجال، كما أنهم -رضوان الله عليهم - كانوا يكرهون الخوض فيما ليس تحته عمل.

لقد كان السلف -رضوان الله عليهم- على تنزيه الله مطلقا من جميع شوائب النقص وأمارات الحدوث لما ورد في القرآن الكريم من آيات محكمة تدل على تنزيه الله تعالى وعدم مشابهته لخلقه دلالة قاطعة، وذلك مثل قوله تعالى: "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" ومثل سورة الإخلاص حيث قال الله عزوجل : "قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد" وآيات أخر.[١٣] ومن هنا كان السلف لا يفهمون من هذه الآيات التي توهم ظواهرها تشبيها معانيها الظاهرة؛ لأنها لا تتواءم مع تلك النصوص القرآنية التي دلت دلالة قاطعة على تنزيه الله تعالى عن جميع أمارات الحدوث وشوائب النقص، وذلك بحكم الإجماع الذي لا يختلف عليه اثنان من المسلمين، فعند وجود هذه المناعة العقدية لم يحتاجوا إلى التأويل التفصيلي في مثل هذه الآيات.

ثم إن السلف الصالح كانوا يدركون -بسلامة ذوقهم العربي -من هذه الآيات ما يمكن أن يفهم منها العربي البليغ المدرك لدقائق اللغة العربية وجمال أساليبها مراعيا في ذلك نصوص القرآن المحكمة في تنزيه الله عز وجل وإجماع الأمة على ما يجوز في حق الله تعالى وما يستحيل، مع النظر في سياق الآيات وسباقها. فكيف يصح أن نظن أن السلف الذين كانوا فرسان العربية لا يعرفون من قوله تعالى "بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء"[١٤] أن بسط اليدين كناية عن غاية الجود بدليل قوله تعالى "ينفق كيف يشاء" والقرآن يفسر بعضه بعضا، ثم سياق الآيات والآثار الواردة في أسباب النزول تكاد تعين ذلك المعنى. كما أن سياق الآيات التي ورد فيها قوله تعالى "الرحمن على العرش استوى"[١٥] في المواضع المختلفة في القرآن الكريم قرينة قوية على أن الاستواء ورد على طريقة التمثيل بمعنى التمكن من التصرف وكمال التدبير، قال الكوثري رحمه الله: "من تدبر أنه تعالى أخذ يأمر وينهى بما يرجع إلى العباد نفعه على حسب رحمته الشاملة بعد أن خلق الكون، ومهد أسباب الحياة والرقي لبني الإنسان، فهو الحقيق بالطاعة، وليس أصحاب العروش الذين يؤتمر بأوامرهم خالقين لما تحت

أمرهم من البلاد، ولا ممهدين لأسباب السعادة للعباد، ولا كان مبعث أوامرهم الرحمة ثم تلا آيات الاستواء في السور على نور هذا التدبر، وفكر في سياق الآيات وسباقها يمتلئ نورا وهداية، ويكاد يجزم برجحان الاستعارة التمثيلية المنقدحة من هذا التدبر على بقية الاحتمالات الموافقة للتنزيه."[١٦]

فعدم كلام السلف في تفسير هذه الآيات ليس ناشئا في جميع الأحوال عن خفاء المعنى خفاء كليا أو التورع عن الخوض في هذا المجال، بل لأنهم كانوا يفهمون من هذه الآيات معاني ملائمة للتنزيه على وجه الإجمال لا التعيين، فلم يكونوا بحاجة إلى السؤال والحديث حولها. وقد قال بعض علماء السنة : قول من قال طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم؛ لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن الحديث من غير فقه في ذلك، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف، والدعوى في طريقة الخلف، وليس الأمر كما ظن، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراده، وليس من سلك طريقة الخلف واثقا بأن الذي يتناوله هو المراد، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله.[١٧]

ويدل على صحة ما ذكرنا تأويلهم المذكور في بعض الآيات، فإنه موافق للتنزيه كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أول قوله تعالى "وهو معكم أينما كنتم"[١٨] بالمعية بالعلم والسلطان،[١٩] وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال في تأويل "وجاء ربك" أي جاء أمر ربك.[٢٠]

كما أن السلف كلما ناظروا المبتدعة أثبتوا أنهم أفقه الناس بهذه الدقائق، فدل ذلك على أن عدم خوضهم لم يكن بسبب عدم العلم، إنما كانوا يحرصون على عدم تشويش عقائد العامة، فلما كانوا يجدون أن واجب حفظ عقائد العامة يقتضي الخوض والبيان كانوا يقومون بهذا الواجب على أحسن وجه ويبينون الحق بأوضح برهان حتى لاتقوم للمبتدعة قائمة. قال ابن جهبل[٢١] رحمه الله –:

ولقد كان الصحابة رضي اله عنهم لايخوضون في شيء من هذه الأشياء لعلمهم أن حفظ الدهماء أهم الأمور مع أن سيوف حججهم مرهفة ورمحها مشحوذة، ولذلك لما نبغت الخوارج وراجعهم حبر الأمة وعالمها وابنا عم رسولها، أمير المؤمنين على ابن أبي طالب وعبد الله بن عباس، اهتدى البعض بالمناظرة، وأصر الباقون عنادا فتسلط عليهم السيف."[٢٢]

وكذلك نجد أن السلف لم يكونوا بحاجة إلى الخوض في تفسير هذه الصفات أو تأويلها في معظم الأحوال لقيام سلطان السنة في زمنهم، فقد كانوا يحرصون على الحفاظ على صفاء عقيدة المسلمين من أن تشوش بشبهات المبتدعة، وكان الخلفاء والعلماء يحرسون حريم العقيدة من أصوات المبتدعة التي لم يكن يسمح بها أن تعلو في وسط المسلمين، ومما يدل على ذلك ما فعله الفاروق رضي الله عنه وأرضاه مع بعض المبتدعة الذين كانوا يسألون في المتشابهات، قال الكوثري -رحمه الله-: وفي عهد الفاروق رضي الله عنه أخذ رجل يقال له صبيغ بن عسل يسأل عن المتشابه ويتكلم فيما لا يعنيه، مما قد يحدث فتنا بين العامة، فطلبه عمر وقال له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، قال عمر: وأنا عبد الله عمر. فأخذ يضربه بعراجين النخل حتى دمى رأسه. فقال صبيغ: حسبك يا أمير المؤمنين، قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي، ثم نفاه إلى البصرة حتى صلح حاله. هكذا كان سهر عمر على الفاتنين بين العامة بدون شبهة قائمة تستوجب الكشف."[٢٣]

ويروى عن إمام دار الهجرة مالك رحمه الله أنه "أتاه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن: على العرش استوى، كيف استوى؟ فأمسك عنه مالك حتى علاه الرحضاء[٢٤]، ثم قال: الكيف منه غير معقول، والاستواء فيه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني لأحسبك ضالا، ثم أمر به فأخرج"[٢٥] يعني ذلك أنه لم تظهر في زمن السلف بدع، غير أن البدع التي ظهرت في زمنهم مثل بدع الخوارج والشيعة كانت بدوافع الجهل والعواطف السياسية، وقد ظهر عوارها ولم يلتبس أمرها على عوام الناس، فاكتفى علماء السلف بالرد عليهم بقدر الحاجة، ولكن لما ظهر الاعتزال بزي مذهب معقول مدعوم في

مرحلة متأخرة بقوة السلاطين انبرى العلماء للرد عليهم بالتفصيل. أما بدعة التشبيه -في بداية أمرها- فلم يكن لها حول من السلطان ولا قوة من العقل، فلم يؤبه بها إلا بعد أن اعتلى أمرها كرد فعل ضد اضطهاد المعتزلة للعلماء، فاحتاج علماء الخلف بتزييف شبهاتهم صونا لعقائد الناس، فأدى ذلك إلى الخوض في آيات الصفات دفاعا لا ابتداء واتسع نطاق التأويل التفصيلي.

ومن الأسباب التي منعت السلف من الخوض في الآيات المتشابهات عموما وفي آيات الصفات منها على وجه الخصوص كراهيتهم أن يشتغلوا بما ليس تحته عمل لما فهموا من المنع في بعض النصوص[٢٦] إلا بقدر الحاجة، وقد كان أمر عقيدتهم واضحا بينا في محكم القرآن والسنة. ومما يدل على ذلك أن الكثيرين من السلف كانوا يتورعون عن الإفتاء في الأمور العملية ما لم تحدث.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك تورع السلف -ولاسيما عند عدم الحاجة- أن يتكلموا في ذات الله تعالى أو صفاته بما لا سبيل لهم إلى القطع به، فلا شك أن الآيات المتشابهات لا يمكن أن يقطع في تحديد المراد بها، فتفسيرها يستلزم ترجيح بعض الاحتمالات على البعض بوجوه ظنية، وهذا ما تورع السلف عن الوقوع فيه. قال الإمام الرازي في تأييد هذا الوجه: "إن اللفظ إذا كان له معنى راجح، ثم دل دليل أقوى منه على أن ذلك الظاهر غير مراد، علمنا أن مراد الله تعالى بعض مجازات تلك الحقيقة، وفي المجازات كثرة، وترجيح البعض على البعض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية، والترجيحات اللغوية لا تفيد إلا الظن الضعيف، فإذا كانت المسألة قطعية يقينية، كان القول فيها بالدلائل الظنية الضعيفة غير جائز ... قال الله تعالى "الرحمن على العرش استوى" [طه:٥] دل الدليل على أنه يمتنع أن يكون الإله في المكان، فعرفنا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها، إلا أن في مجازات هذه اللفظة كثرة فصرف اللفظ إلى البعض دون البعض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية الظنية، والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بإجماع المسلمين. وهذه حجة قاطعة في المسألة، والقلب الخالي عن التعصب يميل إليه، والفطرة الأصيلة تشهد بصحته وبالله التوفيق"[٢٧].

ب: مذهب الخلف

ولكن لما رأى بعض العلماء تلاعب المشبهة والمجسمة بعقائد الناس، وتشبثهم بهذه الظواهر لإثبات دعاويهم، رأوا على حد تعبير الزرقاني أن واجب الدفاع يتوقف على التأويل، واعتذروا عن مخالفتهم الصورية لمذهب السلف بأن لكل عصر مقتضياته، يقول في ذلك الكوثري في معرض الحديث عن منهج الإمام محمد بن الحسن الشيباني في هذا المجال : "وكان لا يرى الخوض في الصفات، كما هو مذهب السلف الصالح ، وهو المختار بالنظر إلى ذلك العهد، ثم جد من النحل ما يقضي بضرورة التأويل رفعا للشبه، وقمعا للقائلين بالصوت والحركة ونحوها في جانب الله تعالى عن ذلك".[٢٨]

وقد اختلف القائلون بتأويل هذه الظواهر الموهمة للتشبيه، هل هو واجب عند توقف الدفاع عليه، فذهب معظم الخلف إلى ذلك مع ترجيحهم لمذهب السلف، وهناك من أصر على التزام مذهب السلف ولم ير التأويل، وهناك من توسط فقال بالتأويل عند وضوح المعنى، وتجنبه عند كثرة المحتملات.

فمثلا نجد أن إمام الحرمين[٢٩] بعد أن كان يؤيد التأويل إزالة لشبهات العوام في كتابه الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد[٣٠] ينكر في العقيدة النظامية التأويل التفصيلي بعد رد المعاني الظاهرة لامتناع السلف عنه، ويشدد النكير على من يرتكبه، فيقول "وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة. وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها. وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما يصح من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم . وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى. والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقلا اتباع سلف الأمة. فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة"[٣١] ثم قال "فحق على ذي دين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناه

الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناه إلى الرب تعالى.[٣٢]

ولكن معظم الخلف اختاروا مذهب التأويل التفصيلي دفعا لشبهات المشبهة، ويظهر ذلك جليا واضحا من تتبع التفاسير[٣٣] وكتب شروح الحديث.[٣٤]

ويمكن أن يستشهد أصحاب هذا الرأي بما يلي من الأدلة:

أ- يقول الإمام أبو حنيفة في رسالة العالم والمتعلم وقد سأله المتعلم عن وجه الخوض في قضايا عقدية مع العلم بعدم خوض الصحابة فيها:" أراك قد أبصرت بعض عيوبهم والحجة عليهم ولكن قل لهم إذا قالوا ألا يسعك ما وسع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: بلى يسعني ما وسعهم لو كنت بمنزلتهم، وليس بحضرتي مثل الذي كان بحضرتهم؛ وقد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا، فلا يسعنا أن لا نعلم من المخطئ منا والمصيب؟ وأن لا نذب عن أنفسنا وحرمنا، فمثل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كقوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم فلا يتكلفون السلاح، ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا ويستحل الدماء منا، مع أن الرجل إذا كف لسانه عن الكلام فيما اختلف فيه الناس، وقد سمع ذاك لم يطق أن يكف قلبه، لأنه لا بد للقلب من أن يكره أحد الأمرين أو الأمرين جميعا. فأما أن يحبهما وهما مختلفان فهذا لا يكون".[٣٥]

وبهذا يتبين أن طرق الدفاع عن العقيدة تتغير وتتطور بتطور الشبهات والأساليب التي يستخدمها الأعداء في إثارتها في أوساط المسلمين مع أن العقيدة لاتتغير ولاتتبدل. قال الشيخ الكوثري: "وكان منهج السلف المتقدمين في صون عقيدة الملة الاقتصاد في المعقول، والاقتصار على ما في الكتاب والسنة من الأدلة، جريا مع حاجة الزمن، أيام استفحال شر الفتن، لكن لما اتسع نطاق الفتوح، وكثر الاتصال المسلمين بشتى أرباب الأديان والنحل، وصنوف أهل الأهواء الملل، أوجب الاحتكاك بهم الرد على أهوائهم بطرق عقلية يعترفون بها، ويخضعون لأحكامها، في إحقاق الحق وإبطال الباطل، حذرا من إطالة الكلام في غير طائل، هذا ما فعله الخلف، وليس في ذلك تطور في عقيدة الإسلام أصلا في

صميمها، وإنما المتطور هو طريق الدفاع عنها، على حسب أفهام أهل العصور مدى الدهور.[٣٦]

ب - كما أن الخلف يستدلون على صحة مذهبهم بقيام السلف بالتأويل التفصيلي عند الحاجة، وقد مر ذكر بعض الروايات في بيان مذهب السلف.

فمثل هذه التأويلات إن دل على شيء فإنما يدل على أن السلف لم يستنكفوا عن التأويل حسب قواعد اللغة العربية بما يلائم التنزيه التام الثابت بأدلة قطعية من المنقول والمعقول، وكأنهم بذلك وضعوا اللبنة الأولى في بناء هذا المنهج، ورسموا الخطة التي ينبغي أن يسير عليها حراس العقيدة في كل زمن. فلذا كان التأويل يحتكم إلى قواعد اللغة المعروفة وأصول الدين فلا بأس بها فإن "الحجة الملزمة في حق كلم من السلف والخلف، هي ما تقتضيه أصول الدلالات وكليات المبادئ الاعتقادية المجمع عليها. وربما وقع في دائرة الانضباط بهذه الحجة التي لا بديل عنها بعض الخلاف في الاجتهاد، وقد وقع كثير من ذلك بين علماء السلف كما وقع الكثير منه بين الخلف."[٣٧]

ولما كانت الحاجة إلى التأويل في عصر السلف محدودة جاءت تأويلاتهم بقدر الحاجة، ولكن لما اتسع الخرق في العصور المتأخرة، وأخذ الحشوية والمشبهة يتشبثون بالظواهر الموهمة، اتسع نطاق التأويلات دفعا لشبهات الزائغين.

ج - وهذا أيضاً يدل على أن عدم خوض السلف في التأويل التفصيلي لهذه الآيات على نطاق واسع لم يكن ناشئا عن عدم الفهم والجهل بمدلولات هذه الآيات، فكيف يظن بالصحابة وعلماء التابعين وغيرهم من أئمة الدين وهم أرباب الفصاحة والبلاغة المدركون لأساليب اللغة من حقيقة ومجاز، وتشبيه واستعارة وتصريح وكناية، أن تخفى عليهم هذه المعاني التي تنبه لها الخلف بعدهم، فقد نزل القرآن بالعربي المبين ولايصح أن يمر الصحابة ومن بعدهم -وهم العرب الخلص- بهذه الكثرة الكاثرة من الآيات دون أن يعرفوا معناها ولو لم يصلوا إلى معرفة المراد بها على وجه القطع. وقد ذكرنا من قبل الأسباب التي من أجلها لم يخوضوا في تفسير هذه الآيات، وليس من بينها الجهل بمعاني الآيات.

د – أما ما قاله الإمام الرازي من أن الخوض في تفسير هذه الآيات يستلزم ترجيح بعض المجازات على بعض بأدلة لغوية ظنية، ولا يجوز الحديث في ذات الله وصفاته بالأدلة الظنية، فلا أراه في موضع الخلاف، فإن المرء إذا كان يثبت صفة جديدة أو معنى لم يرد في القرآن أو المتواتر والمشهور من الأحاديث لا يجوز له أن يفعل ذلك لأنه لايملك دليلا قطعيا على مدعاه، أما المفسر الذي يفسر هذه الآيات في ضوء المحكمات من القرآن الكريم وحسب المعروف المتواتر من قواعد اللغة العربية، ومطابقا للمجمع عليه من مبادئ الدين عقلا ونقلا، فإنه لا يحتاج إلى دليل قطعي؛ لأنه لا يثبت صفة جديدة لله، وإنما يكفيه أن يستشهد بقواعد اللغة وسياق الآيات وقواعد أصول الدين على صحة المعنى الذي يختاره مع التصريح بأنه لا يدعى أن ما رجحه هو مراد الله قطعا.

وقد تكون بعض هذه الظواهر محتفة بقرائن لغوية وسياق الآيات بحيث يكاد المتدبر فيها يقطع بترجيح بعض معانيها المحتملة على البعض، فلا يبقى خلاف في تفسير مثلها. وقد سبق أن ذكرنا قول الإمام الكوثري في معنى الاستواء. وكذلك لا يمكن أن يختلف أحد حول تفسير بسط اليدين في الآية الكريمة بأن كناية عن سعة الجود لكون هذا المعنى معروفا في اللغة وقد دل سياق القرآن عليه.

ثم لاينبغي أن يعزب عن البال أن الاحتمال الناشئ من غير دليل وقرينة لا يقدح في دلالة الآية دلالة قطعية على الاحتمال المدعوم بالأدلة.[٣٨]

ج: مذهب عامة الحنابلة

وقد ذهب عامة الحنابلة في تفسير هذه الآيات مذهبا مخالفا لما عليه جمهور أهل السنة، فإنهم وإن كانوا من أهل السنة في الفروع، إلا أن غالبيتهم في بعض العصور اختارت في مسألة الصفات مذهبا قريبا من مذهب المشبهة والحشوية مع دعوى نفي لوازمها من التشبيه والتجسيم.[٣٩] قال الكوثري: "وبعض الحنابلة على مسلك السلف في التفويض وترك الخوض، وبعضهم انحاز

إلى المعتزلة، وكان غالبهم على تعاقب القرون حشوية على الطريقة السالمية والكرامية إلى أن جعل الظاهر بيبرس قضاء القضاة في المذاهب الأربعة لأول مرة، فاتصلوا بعلماء أهل السنة يفاوضونهم في العلم، فأخذت تزول أمراضهم البدعية، وكاد أن لايبقى بينهم حشوي لولا جالية حران بعد نكبة بغداد، حطوا رحلهم بالشام."[٤٠]

وقد أخذ ابن تيمية وابن القيم يناصران هذا المذهب ويدعيان أنه محض السنة ومختار السلف بأدلة يرتئيانها، فنعرض فيما يلي ملخص آرائهما، ثم نناقشهما فيها:

أولا: يرى ابن تيمية أن المراد من آيات الصفات ظواهرها حقيقة، ويعتبر أي تأويل لها تحريفا وتعطيلا، ويحاول أن يتخلص من تهمة التشبيه بأنه يعتقد حقيقة هذه الظواهر من غير تشبيه وتكييف. ومن هنا يمكن القول بأن هذه الآيات ليست من المتشابهات عند ابن تيمية، إلا أن نجده يبقي بعضها الذي يوهم ظاهره الفوقية على الظاهر ويؤول الآيات التي يوهم ظاهرها وجود الله في السماء أو على الأرض.

قال - هو في صدد شرح وبيان عقيدة الفرقة الناجية المنصورة - : وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر الله به في كتابه وتواتر عن رسوله وأجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه بائن على خلقه[٤١] وهو سبحانه معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون .... وليس معنى قوله "وهو معكم" أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لاتوجبه اللغة، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان، وهو سبحانه فوق عرشه رقيب على خلقه مهيمن عليهم مطلع عليهم إلى غير ذلك من معاني ربوبيته، وكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته، لايحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة مثل أن يظن أن ظاهر قوله "في السماء" أن السماء تظله أو تقله، وهذا

باطل بإجماع أهل العلم والإيمان، فإن الله قد وسع كرسيه السماوات والأرض..."[٤٢]

ثانيا: ومن هذا يظهر أن ابن تيمية يرى أن هذه الآيات على حقيقتها وظاهرها، إلا أن عند الإمعان في نص كلامه المذكور آنفا نجد أنه على الرغم من دعوى الحقيقة في جميع النصوص يؤول المعية بالمعية بالعلم والاطلاع كما يؤول ظاهر قوله في السماء، وليس ذلك إلا لعقيدته بأنه فوق العرش حقيقة بذاته بائن عن خلقه، وذلك لا يتمشى مع اعتقاد أنه مع خلقه على الأرض أو في السماء.

ثالثا: ولكي تتسنى لابن تيمية دعوى الحقيقة في هذه الآيات ادعى -خلافا لإجماع أهل العلم واللغة- أن تقسيم اللغة إلى الحقيقة والمجاز باطل، كما ادعى أنه لا يوجد في القرآن مجاز.[٤٣]

رابعا: ثم يدعي ابن تيمية تفويض الكيفية إلى الله عز وجل بعد دعوى العلم بالمعاني الحقيقية لهذه الآيات.

خامسا: وكذلك يرى ابن تيمية أن ما ذهب إليه هو مذهب السلف الصالح في آيات الصفات.

وليس هذا ما استنبطناه نحن من كلام ابن تيمية ، بل إنه صريح ما نص به هو وقال به تلميذه ابن القيم وما يقوله أتباعه اليوم، وإليك بعض النصوص لإثبات هذا المدعى :

أ- قال ابن تيمية ردا على من ينفي الجهة : "قد قلت لهم : قائل هذا القول إن أراد به أن ليس في السماوات رب ولا فوق العرش إله ، وأن محمدا لم يعرج به إلى ربه وما فوق العالم إلا العدم المحض ، فهذا باطل مخالف لإجماع سلف الأمة وأئمتها ..."[٤٤]

ب_ وقال في التأسيس: "والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية، ليست فوقية الرتبة كما أن التقدم على الشيء قد يقال إنه بمجرد الرتبة، كما يكون

بالمكان ثمل تقدم العالم على الجاهل وتقدم الإمام على المأموم، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك بل هو قبلية حقيقية، وكذلك العلو على العالم. قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة كما يقال العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علوا حقيقيا، العلو المعروف والتقدم المعروف." (٤٥)

ج- ونقل ابن القيم عن بعض أئمته التصريح بلفظ الذات في العلو، واستحسن كلامه وادعى صلابته في السنة(٤٦)، ثم نقل عن غيره مصدقا راضيا به: "وقد كان الصدر الأول لا ينفون الجهة، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبر به رسوله صلي الله عليه وسلم، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على العرش حقيقة، وخص العرش بذلك دون غيره لأنه أعظم مخلوقاته." (٤٧)

د- وقال شارح العقيدة الواسطية: "فلفظ اليدين بالتثنية لم يعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية، ولم يرد قط بمعنى القدرة أو النعمة ... على أنه لا يجوز إطلاق اليدين بمعنى النعمة أو القدرة أو غيرهما إلا في حق من اتصف باليدين على الحقيقة، ولذلك لا يقال للريح يد ولا للماء يد. وأما احتجاج المعطلة بأن اليد قد أفردت في بعض الآيات وجاءت بلفظ الجمع في بعضها فلا دليل فيه، فإن ما يصنع بالاثنين قد ينسب إلى الواحد، تقول رأيت بعيني وسمعت بأذني والمراد عيناي وأذناي ... وكيف يتأتى حمل اليد على القدرة أو النعمة مع ما ورد من إثبات الكف والأصابع واليمين والشمال والقبض والبسط وغير ذلك مما لا يكون إلا لليد الحقيقية." (٤٨)

هـ: ويقول رجل آخر من حنابلة هذا العصر من أتباع ابن تيمية (٤٩): ونؤمن بأن لله تعالى يدين كريمتين عظيمتين لقوله تعالى: "بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء" (٥٠) ونؤمن بأن لله تعالى عينين اثنتين حقيقتين لقوله تعالى: "واصنع الفلك بأعيننا و وحينا" (٥١) (٥٢).

مناقشة هذا الرأي:

وعند إمعان النظر في هذا الرأي يرى الباحث المدقق ما يلي:

أولا: أن ابن تيمية وأتباعه لم يلتزموا منهجا واحدا في تفسير آيات الصفات، فقد ادعوا الحقيقة في كل هذه الآيات، وهذا يستلزم عدم تأويل شيء منها، ولكنهم سرعان ما رجعوا عن هذه الدعوى وأولوا الآيات التي لا يتطابق ظاهرها مع قولهم بجهة فوق حيث أبقوا آيات الاستواء على ظاهرها وصرحوا بالاستواء حقيقة وبالذات.

ثانيا: كما أنهم تصوروا أن الله تعالى -والعياذ بالله- على صورة البشر، والدليل على ذلك أنهم أولوا اليد والعين باليدين والعينين، وهذا صرف للفظ عن حقيقته إلى المجاز، فإن دلالة المفرد على المثني دلالة مجازية، وهو تأويل بلا شك.

ثالثا: أن ابن تيمية أنكر المجاز في اللغة ومن ثم أنكر أن يكون القرآن مشتملا على المجاز، ويكفي للرد على هذا القول كونه مخالفا لإجماع أهل اللغة، ومع ذلك نجد أن ابن تيمية يؤول المعية بالمعية بالعلم، كما يؤول "في السماء" بفوق السماء. وهذا قول بالمجاز من غير تسميته بالمجاز، فهو اعتراف بعد إنكار، وهذا تناقض مكشوف.

رابعا: ثم دعوى أن هذا الذي اختاروه هو مذهب السلف دعوى لا تستند إلى برهان، فإن صريح القرآن الكريم وبراهين العقل تنفي مشابهة الخالق للمخلوق، فكيف يمكن أن يختار السلف مذهب التشبيه. وقول من قال من السلف بأن لله تعالى يدا لا كأيدينا نفي للمعاني الحسية وبالتالي صرف لها إلى المعاني المجازية من غير تعيين للمجاز المراد، وليس فيه شائبة التشبيه. فقد قال الطحاوي[٥٣] في رسالتها المعروفة بالعقيدة الطحاوية التي هي عقيدة أبي حنيفة وأصحابه: "ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر"[٥٤]، وفيها أيضا "ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، تعالى الله عن الحدود والغايات والأركان والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات."[٥٥] وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف وهو قول أهل السنة

والجماعة ....يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه وليست بجارحة، وهو خالق الأيدي ووجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق كل الوجوه... كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء."[٥٦]

ويظهر من هذا من أن إجراء السلف ما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة في صفات الله على اللسان، أو على حد تعبير البعض إمرارها على ظاهرها، لم يكن تشبيها أبدا، فقد صرح الإمام بأن الوجوه والأيدي بالمعاني المعروفة الحسية مخلوقة، وبالتالي فإن الله تعالى منزه من أن يوصف بها. كما أننا نجد أن أئمة السلف ينفون الكيفية كما هو ظاهر من كلام أبي حنيفة السابق، وكما قال الإمام مالك في الاستواء وذكر أن الكيف غير معقول في حق الباري، بينما نرى أن ابن تيمية وأصحابه لا ينفون الكيفية بل يثبتونها، لأن القول بالمكان والجوارح والاستقرار على المكان قول بالكيفية، وما ينفونه في الكيفية هو عدم معرفتهم بها. فهم مثلا يدعون في العين أنها حقيقية _ أي جارحة بدليل إصرارهم على تثنيتها مع أن العين لم ترد في القرآن ولا في السنة مثنى- ولكن يفوضون علم كيفيتها بعد ذلك، وهذا لا يكفي للتنزيه أبدا.

رابعا: خلاصة البحث

أ-اتفقت كلمة المسلمين أن الله تعالى متصف بجميع نعوت الكمال ومنزه عن جميع سمات النقص، إلا أن من صفات النقص والكمال مالا يخفى أمر كماله أو نقصه حتى على عامة الناس فضلا عن العلماء بأصول الدين، ومنها ما لا يدركه إلا العلماء. قال ابن العربي[٥٧]: "ما ورد من الألفاظ (وهو)كمال محض ليس للآفات والنقائص فيه حظ، فهذا يجب اعتقاده، الثانية: ما ورد وهو نقص محض، فهذا ليس لله فيه نصيب، فلا يضاف إليه إلا وهو محجوب عنها في المعنى ضرورة كقوله: "مرضت فلم تعدني"، الثالثة: ما يكون كمالا، ولكنه يوهم تشبيها... وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنقائص ... فقد علم المحفوظون والملفوظون

والعالم والجاهل أن ذلك كناية، وأنه واسطة عمن تتعلق به هذه النقائص ... فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه وللنقصان بوجه وجب على كل مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعان التي تجوز عليه، وينفي عنه ما لا يجوز عليه"[٥٨] ثم ذكر معاني اليد والساعد وغير ذلك، وكيف أنها ينبغي أن تحمل على المجاز في حق الله تعالى.

ب: وقد قام الجميع على هذا الأساس بتأويل ما أوهم ظاهره نقصا في حق الله تعالى، وقد كان هذا التأويل إجماليا في عامة الأحوال تفصيليا عند الحاجة في عصر السلف لأسباب سبق بيانها، ثم اتسع نطاق التأويل في زمن الخلف دفعا لشبهات المشبهة. قال الكوثري: فمن أبى التأويل فيهما (الكتاب والسنة) فهو متحجر جامد خامد، ومن توخى التأويل في الجميع فهو قرمطي هالك، وأهل الحق يرون الأخذ بالظاهر في محله، والتعويل على التأويل في موضعه."[٥٩] وقد روي عن الإمام ابن دقيق العيد أنه قال: "إن كان التأويل من المجاز البين الشائع فالحق سلوكه من غير توقف، أو من المجاز البعيد الشاذ فالحق تركه، وإن استوى الأمران فالاختلاف في جوازه و عدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين." وهذا توسط حكيم في المسألة.

فإذا كان الخلف خاضوا في التأويل بشرطه، ولم يفسروا المتشابه إلا في ضوء المحكم ووفق المجاز المشهور الشائع من غير أن يقطعوا بتحديد المراد فإنهم ليسوا مخالفين للصحابة والسلف حيث عرف أنهم أيضا قاموا بالتأويل بهذا المنهج عند الضرورة. ثم إن التأويل التفصيلي بالقرائن اللفظية والعقلية مما يختلف أهل العلم فيه بقدر اختلافهم في العلم وما آتاهم الله تعالى من الفهم، فقد يستبين المعنى للبعض ويدخل المتشابه عندئذ في حقه في عداد المحكم مع بقائه متشابها في حق من لايتضح له المعنى. [٦٠]

ج: وقد ظن ابن تيمية أن حقيقة الألفاظ المحتملة مثل الاستواء واليد معاني الكمال فادعى ثبوت حقيقتها لله تعالى مع أن حقيقتها لاتتصور إلا للأجسام

بشهادة الأئمة من السلف والخلف، ونصوصهم ماثلة أمام عينيك. وذلك على الرغم من أنه قام بتأويل كثير من الآيات التي لا تتفق مع مذهبه في الصفات وإن ادعى أن القرآن لا يشتمل على المجاز وبالتالي لا يجوز صرف آياته عن ظواهرها.

د: وأن الخلاف بين السلف والخلف هين يسير، وكلا الفريقين منزه ومؤول صارف للآيات التي يوهم ظاهرها نقصا أو تشبيها إلى المعاني المجازية إجمالا أو تفصيلا، فلا خلاف بين المذهبين في المنهج، إنما الخلاف في تضييق دائرة التأويل أو توسعته اعتبارا بظروف الزمان والمكان وتحقيقا لواجب الدفاع عن العقيدة. ولا يمكن أن يقال أن الخلاف بين السلف والخلف حقيقي بناء على الوقف على لفظ الجلالة أو كلمة العلم في قوله تعالى : "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"[٦١]؛ لأن أهل الحق من الخلف "لا يدعون جميع التأويل، بل يفوضون علمه إلى الله، ويردون المتشابه إلى المحكم جملة وتفصيلا، ولا يحملون لفظ التأويل في تلك الآية على خلاف معناه المعلوم من السياق، بل يحمل بعض المحققين منهم النفي في الآية -بالوقف على لفظة الله كما هو المؤيد دراية ورواية- على سلب العموم دون عموم السلب"[٦٢] أي لا يعلم جميع التأويل إلا الله تعالى.

هـ: أن مذهب ابن تيمية يختلف اختلافا جوهريا عن مذهب السلف القائم على التنزيه التام وتفويض المعنى إلى الله تعالى، أما ابن تيمية وأتباعه فيفسرون هذه الآيات تفسيرا حسيا نفاه السلف والخلف لمقتضى نصوص القرآن وأدلة العقول القطعية[٦٣]، ثم يفوضون الكيفية بعد تحديد المعنى، وهو القول بالكيفية، فأنى هذا من تفويض السلف؟

الهوامش

(١) النبراس شرح شرح العقائد النسفية للعلامة عبد العزيز الفرهاروي صـ ٢٧٥، مكتبة إمدادية ملتان

(٢) المسامرة للكمال بن أبي شريف شرح المسايرة للكمال بن الهمام صـ ٢١٧، طبعة دائرة المعارف الإسلامية، بلوخستاك

(٣) إن القرآن الكريم محكم كله بمعنى المتقن لقوله تعالى :"كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير" ومتشابه كله أي على نمط واحد ومتماثل في كونه في الذروة من البلاغة والفصاحة، وإلى ذلك أشار قوله تعالى: "كتابا متشابها مثاني " وهذا وذاك مدلولان لغويان للإحكام والتشابه. ثم بين الله عزوجل في مفتتح سورة آل عمران أن من القرآن الكريم ما هو متشابه، أي خفي الدلالة، ومنه ما هو محكم، أي واضح الدلالة. انظر للتفصيل كتاب"مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني صـ ٥٢٨-٥٣٠، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦هـ.

(٤) هو الإمام أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني مفسر وأديب، ترك آثارا كثيرة أشهرها كتابه المفردات في غريب القرآن، توفي سنة ٥٠٢ هـ.

(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني صـ ٢٥٤، طبعة نورمحمد كارخانة كراتشي .

(٦) الإمام الكوثري محمد زاهد بن الحسن الحلمي، ولد يوم الثلاثاء ٢٧ أو ٢٨ من شوال سنة ١٢٩٦ الهجرية، كان من كبار علماء عصره متفوقا على أقرانه في علوم المعقول والمنقول آية من آيات الله في الذكاء والحفظ الخارقين للعادة، وقد تولى منصب وكيل مشيخة الإسلام في دار الخلافة العثمانية قبل أن يهاجر إلى مصر بسبب اضطهاد الكماليين له. توفي سنة ١٣٧١م في القاهر وخلد آثارا نافعة في علوم كثيرة، انظر الإمام الكوثري لأحمد خيري مطبوع في بداية مقالات الكوثري، طبعة إيج إيم سعيد كمبني، كراتشي.

(٧) تعليقات الكوثري على كتاب "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة" لابن قتيبة صـ ٤٤ طبعة مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٤٩هـ .

(٨) هو محمد بن عمر بن الحسين الرازي الملقب بفخر الدين، ولد في الري سنة ٥٤٤هـ وقيل سنة ٥٤٣هـ. درس على أبيه وغيره من كبار علماء عصره، وبرع في الكلام والأصول، كان سيفا مسلولا على المشبهة والمجسمة وطوائف المعتزلة، توفي رحمه الله سنة ٦٠٦هـ انظر وفيات الأعيان جـ ٤، صـ ٢٨٤ مطبعة أمير قم.

(٩) مفاتيح الغيب للرازي المجلد الرابع، الجزء السابع صـ ١٤٩.

(١٠) هو الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلي ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي، ولد

بحران سنة ٦٦١هـ، برع في الحديث والفقه، له مصنفات كثيرة في شتى العلوم، توفي سنة ٧٢٨ هـ. انظر للتفصيل البداية والنهاية لابن كثير جـ ١٤، صـ ١٣٥-١٤٠، طبعة المطبعة العربية، لاهور

(١١) المسامرة لكمال بن أبي شريف في شرح المسايرة لابن الهمام صـ ٣-٣٥ وانظر كذلك مفاتيح الغيب للرازي جـ ٣، الجزء ٥، صـ ١٨٢.

(١٢) هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، ولد سنة ٦٩١هـ، شارك في علوم كثيرة لاسيما الحديث والتفسير، لازم ابن تيمية بعد سنة ٧١٢ إلى أن توفي شيخه، وكان شديد التأثر به لا يخرج عن أقاويله. ومن أشهر مؤلفاته زاد المعاد. انظر البداية والنهاية جـ ١٤، صـ ٢٣٤

(١٣) لتفصيل الاستدلال بتلك الآيات على التنزية كتاب "أساس التقديس" للإمام فخر الدين الرازي صـ ٣٠-٤٧ طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤٠٦هـ .

(١٤) المائدة: ٦٤

(١٥) طه: ٥

(١٦) تعليقات الكوثري على "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة" تأليف ابن قتيبة صـ ٤١

(١٧) استحالة المعية بالذات وما يضاهيها ممن متشابه الصفات للشيخ محمد الخضر الشنقيطي صـ ٦٩، طبعة دار البشير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٤١٤هـ .

(١٨) الحديد: ٤

(١٩) تفسير روح المعاني للآلوسي ج ١٤، صـ ١٦٨ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

(٢٠) إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر للسقاف صـ ٩، طبعة مكتبة الإمام النووي، عمان ١٤١٢هـ.

(٢١) هو الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محيي الدين بن جهبل الحلبي ثم الدمشقي، كان فقيها شافعيا أصوليا زاهدا ورعا لم يأخذ على التعليم أجرا، ولد سنة ٦٧٠هـ وتوفي سنة ٧٣٣، فكان معاصرا لابن تيمية.

(٢٣) الحقائق الجلية في الرد على ابن تيمية فيما أورده في الفتوى الحموية للشيخ شهاب الدين أحمد بن جهبل بتحقيق الدكتور طه الدسوقي حبيشي صـ ٣٣، مطبعة الفجر الجديد، مصر ١٩٨٧م .

(٢٣) مقدمة الإمام الكوثري على "التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

تأليف الإمام العظيم أبي المظفر الأسفراييني صـ ٢، طبعة مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٥٩هـ.

(٢٤) أي عرق عرقا كثيرا من شدة خشيته لله تعالى

(٢٥) "السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل" تأليف الإمام تقي الدين السبكي، صـ ١١١-١١٢، وقد علق على هذا القول فقال: وهذا الكلام صحيح إن صح عن مالك؛ فإنه ليس فيه إلا الإيمان بآية استوى على العرش كما نطق به القرآن، وأن كيفيته غير معقولة، والسائل عنها ضال مبتدع شيطان، وفي ذلك قطع بأن الاستواء ليس على ظاهره المعلوم عند الناس من أنه القعود، فإن ذلك معقول" صـ ١١٢

(٢٦) إشارات المرام من عبارات الإمام لكمال الدين البياضي صـ ٣٢، بتحقيق الشيخ يوسف عبد الرزاق طبعة شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٨هـ. وانظر كذلك المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي صـ ٣٩ طبعة مكتبة وهبة، القاهرة ١٤١١هـ.

(٢٧) مفاتيح الغيب للرازي المجلد الرابع، الجزء السابع صـ ١٥٣.

(٢٨) بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني للكوثري صـ ٥٤، طبعة ايـج ايم سعيد كمبني، كراتشي.

(٢٩) هو الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، كان أصوليا متكلما نظارا لا مثيل له أديبا بارعا تلقى العلم على كبار أهل عصره وتخرج عليه مثل الغزالي، من أشهر مصنفاته العقيدة النظامية وكتاب الإرشاد كلاهما في العقيدة، ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي وهو ابن تسع وخمسين سنة. انظر تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري تأليف ابن عساكر الدمشقي، صـ٢٧٨-٢٨٥ دار الكتاب العربي، بيروت

(٣٠) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني صـ ٢١-٢٢ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

(٣١) العقيدة النظامية للجويني صـ ٣٢.

(٣٢) العقيدة النظامية من أواخر مؤلفات الجويني فقد صنفها بعد الإرشاد، ومن هنا يظهر أن رأيه استقر على ما ذكره في النظامية انظر المرجع السابق صـ ٣٣.

(٣٣) روح المعاني للآلوسي ج ٢ ص ٨٥-٨٦، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ، ومدارك التنزيل للنسفي جـ ١، صـ ١٤٦ط: دارالفكر، بيروت ، ومفاتيح الغيب للرازي جـ ١٤، صـ ٩٥ ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود العمادي جـ ٢، صـ ٤٩٨ ط: دار

الكتب العلمية هـ، وتفسير البيضاوي جـ٤، صـ ٢٩١دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، وحاشية الشهاب على البيضاوي نفس الجزء والصفحة.

(٣٤) فتح الباري لابن حجر شرح صحيح البخاري جـ ١٣، صـ ٤١٥-٤١٨و ٤٢٣، ط: دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٩هـ، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم، جـ١٧، صـ٦٨و ١٢٠

(٣٦) العالم والمتعلم للإمام أبي حنيفة صـ ٩ طبعة مطبعة الأنوار بالقاهرة ، ١٣٦٨هـ.

(٣٦) كلمة عن العقيدة النظامية لإمام الحرمين بقلم الكوثري مطبوعة ضمن مقدمات الكوثري صـ ١٥٩، دار الثريا للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٨هـ .

(٣٧) السلفية مرحلة زمنية مباركة لامذهب إسلامي للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي صـ ١٤٣، طبعة دارالفكر، دمشق ١٤٠٨هـ .

(٣٨) "نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة" للإمام الكوثري صـ ٨٩-٩٠ طبعة المكتبة العلمية، لاهور، ١٤٠٨هـ .

(٣٩) ولعل السبب في ذلك عداؤهم الشديد للمعتزلة منذ حادث محنة الإمام أحمد في فتنة خلق القرآن على أيدي المعتزلة، فأفرط الحنابلة في جانب الإثبات كرد فعل في مقابل المعتزلة المفرطين في جانب التنزيه مع أن الإمام أحمد رحمه الله أجل من أن يعتقد ما يخالف مذهب التنزيه التام.

(٤٠) مقدمة الكوثري على تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري لابن عساكر الدمشقي صـ ١٧، طبعة مطبعة التوفيق بدمشق، ١٣٤٧هـ .

(٤١) لعله بائن عن أو من خلقه

(٤٢) العقيدة الواسطية لابن تيمية مع شرحه لمحمد خليل هراس صـ ١٣٣-١٣٥ مكتبة الضياء، جدة، ب ت.

(٤٣) كتاب الإيمان لابن تيمية صـ ٥٧-٦٩،

(٤٤) فتاوى ابن تيمية، جـ ٥، صـ ١٩، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين

(٤٥) نقله الشيخ الكوثري عن كتاب التأسيس لابن تيمية، انظر تعليقات الكوثري على السيف الصقيل صـ٨٧-٨٨

(٤٦) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم صـ ١٣٠مكتبة ابن تيمية، القاهرة

(٤٧) المرجع السابق صـ ١٣١، وانظر كذلك نونية ابن القيم صـ ٤٧-٧٧ فإنه صرح بالجهة والمكانية والنزول والحركة لله تعالى

(٤٨) شرح العقيدة الواسطية لمحمد خليل هراس صـ ٦٧

(٤٩) هو محمد صالح العثيمين وكان من نواب الشيخ عبد الله بن باز في السعودية، توفي منذ فترة يسيرة

(٥٠) المائدة: بعض آية ٦٤

(٥١) هود: بعض آية ٣٧

(٥٢) عقيدة أهل السنة والجماعة لمحمد صالح العثيمين طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ١٤١٨هـ

(٥٣) هو أبوجعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي المصري الثقة الثبت الفقيه الحنفي، ابن أخت المزني، كان شافعيا ثم تحنف لما رأى خاله يديم النظر في كتب أصحاب أبي حنيفة، برع في علم الفقه والحديث رواية ودراية، ولد سنة ٢٢٩هـ وقيل ٢٣٨هـ، له مصنفات كثيرة اشهرها: مشكل الآثار، ومعاني الآثار والمختصر في الفقهن توفي سنة ٣٢١هـ بمصر، ودفن بالقرافة، انظر وفيات الأعيان ١:٧١، وشذرات الذهب ٢:٢٨٨

(٥٤) العقيدة الطحاوية للإمام الطحاوي صـ ٧ طبعة نور محمد كارخانه، كراتشي

(٥٥) المرجع السابق صـ ٧-٨

(٥٦) لفقه الأبسط لأبي حنيفة صـ ٥٦-٥٧، طبعة القاهرة بتحقيق الكوثري.
هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الأشبيلي المالكي المعروف بابن العربي الفقيه المفسر، ولد سنة ٤٦٨ هـ وقيل ٤٦٩، له مصنفات قيمة أشهرها: أحكام القرآن وعارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، توفي سنة ٥٤٣ هـ، انظر وفيات الأعيان ج٤، ص ٦٢٦

(٥٨) العواصم عن القواصم لابن العربي صـ ٢٢٨، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٧هـ.

(٥٩) مقدمة الكوثري على قانون التأويل للغزالي صـ ٣٧ طبعة مجلة الأزهر ١٤٠٦هـ.
كذلك "فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان" لسلامة القضاعي العزامي، صـ ١٣٥ مطبعة السعادة بالقاهرة.

(٦٠) تعليقات الكوثري على السيف الصقيل صـ ١٣١، وانظر فرقان القرآن للعزامي صـ ١٣٦

(٦١) آل عمران:٧

(٦٢) تعليقات الكوثري على السيف الصقيل صـ ١٣٤

(٦٣) لتفصيل هذه الأدلة النقلية والعقلية تفسير مفاتيح الغيب للرازي جـ١٤ صـ ٨٣-٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

****